

## دينامية إعلان الرباط للجمعيات الديمقراطية

### بلاغ صحفي

إن الجمعيات والمنظمات والهيئات المدنية المنضوية والموقعة على إعلان الرباط، وانطلاقاً من قراءتها وتحليلها لواقع المجتمع المدني ببلادنا، بكل مكتسباته و إكراهاته وتحدياته، وانطلاقاً من إيمانها العميق بقيم و مبادئ حقوق الإنسان الكونية و الشمولية الغير القابلة للتجزئ أو الانتقاص، و عملها الدعوب من أجل مكافحة كل أشكال وأنواع التمييز و احترام الحريات الفردية و الجماعية،

وبعد تتبعها ورصدها للمسار الإعدادي للحوار الوطني حول المجتمع المدني الذي انطلق تحت اشراف الاستاذ اسماعيل العلوي بصفته الرئيس المعين من أجل تنصيب لجنة مكلفة بالإعداد لحوار وطني حول المجتمع المدني ببلادنا،

وبعد اتخاذها قرار التفاعل الايجابي مع هذه المبادرة التي ما فتتنا نطالب بها، والانخراط فيها مع الحفاظ على استقلالية الاقتراح والمبادرة، وإغناء النقاش بما يضمن احترام الاختلاف والتنوع وبما يضمن احترام المقتضيات الدستورية، حيث كان من دوافع هذا القرار تخويل الرئاسة لأسماعيل العلوي لما يعرف عن هذا الرجل من نزاهة وصدق في خدمة المصلحة العامة،

وبعد اطلعنا وتداولنا في كل المستجدات، في هذا الصدد، بما فيها مبادرة الانسحاب الجماعي من اللجنة التي من المفروض أن تشرف عن هذا الحوار، من طرف جمعيات وشبكات وشخصيات معروفة ووازنة في الحقل الجمعوي الوطني الدولي، من خلال رسالتها الموجهة بتاريخ 12 مارس 2013 إلى كل من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ورئيس اللجنة المكلفة بالإعداد لحوار وطني حول المجتمع المدني الاستاذ اسماعيل العلوي ،

فإننا نأكد كذلك على:

- أن اطلاق مسلسل الاعداد لحوار وطني حول المجتمع المدني تميز بغموض في الرؤية والمنهجية، مما نال من نبل المبادرة وحولها إلى مجرد مبادرة سياسية تلخص تصور الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، من خلال إجراءات ترمي إلى التحكم في مسارات الإعداد والأستحواد على المشاورات و الإتصالات والتعيين مع تهميش واضح لرئاسة لجنة الحوار،
- أن التشكيلة التي سيتم الإعلان عنها، لا تضمن خلق حوار حول المجتمع المدني ورهاناته كونها مغرقة بتمثيلية القطاعات الحكومية والخبراء ومكاتب الدراسات، في مقابل تمثيلية ضعيفة ورمزية للجمعيات الوطنية والشبكات الجمعوية الوطنية والجهوية ؛ وإقصاء للجمعيات الحقوقية والنسائية والأمازيغية التي ساهمت منذ ما يزيد عن 20 سنة، وفي ظروف سياسية صعبة، من أجل إقرار الديمقراطية والمساواة واحترام حقوق الإنسان،
- أن تعيين مسؤول سياسي قيادي من حزب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، كمقرر عام للحوار الوطني، في تجاوز تام لأدنى مبادئ الديمقراطية والحكمة الجيدة، لا يمكن أن ينم إلا على رغبة حزبية ضيقة في الضبط والتحكم في نتائج الحوار الوطني،

إنه وأمام هذه الوضعية المؤسف لها، نسجل ما يلي

- دعمنا للقرار الحكيم الذي توصلت إليه الجمعيات والشبكات والشخصيات التي تم الاتصال بها من أجل تعيينها في اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني، والتي فضلت عدم الأنخراط في هذه اللجنة نظرا للتجاوزات والغموض التناقضات العديدة التي عبرت عنها رسالة الأنسخاب، و نظرا لعدم الإعراف بالجمعيات والتعامل مع مسؤولي ومسؤولات هذه الاخيرة بصفتهم الشخصية بعيدا عن انتماءاتهم الجمعوية؛

- نوكد على أن الشفافية والمسؤولية هي المداخل الأساسية للحوار، وبالتالي نحن نعلن عدم انخرطنا في هياكل مبادرة الوزارة نظرا لضيق أفقها ولأنها لم تحترم المعايير الشفافة والتشاور في تشكيل اللجنة الوطنية ، الشئ الذي لا يعني أننا نتنازل عن حقنا في المشاركة في الحوار والتفاعل الإيجابي والبناء في احترام تام لقناعاتنا ولهويتنا الجمعوية وفي أجواء مؤسسية سليمة،

- استمرارنا في التفاعل الإيجابي مع المؤسسات الوطنية ومؤسسات الدولة وكل القطاعات المختصة، من أجل تنسيق الجهود لترسيخ المكتسبات وتوسيع الحريات و المساهمة في تفعيل ديمقراطي للدستور

- الاستمرار في صيرورة التشاور والتعبئة على مستوى المناطق والجهات و الإعداد لمذكرات ترافعية تهم القوانين و المؤسسات والسياسات العمومية أي كل ما يرتبط بالتطبيق الديمقراطي للدستور و دعم العمل الجمعي و المدني الجاد كرافعة أساسية للتنمية الديمقراطية المستدامة.

حرر بالرباط بتاريخ 13 مارس 2013